حديث المالية

تصدر عن
معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية - تموز 2019 - العدد 68

ثلاثة مسارات ضرورية

إذا كان لبنان "يسير في طريق سليم"، بشهادة البنك الدولي، فإن من المُلحّ التعجيل في استكمال هذا الطريق، من خلال ثلاثة مسارات:

المسار الأول إقرار مشروع الموازنة العامة لسنة 2019 من دون تأخير إضافي، والشروع في الإعداد لموازنة 2020 بالروحية عينها، أي في اتجاه خفض العجز، وهذا ما يؤدي إلى انتظام المالية العامة. ويشكّل إقرار مشروع موازنة 2019 رسالة واضحة على جدية لبنان، وخطوة أساسية لتأكيد الثقة الدولية به.

المسار الثاني تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تساهم في إرساء مناخ مشجّع للاستثمار، وفي تحريك العجلة الاقتصادية، وتتيح للبنان الحصول عملياً على الدعم الدولي الذي وُعِدَ به في مؤتمر "سيدر".

المسار الثالث هو تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي من شأنها توفير فرص العمل، وتحفيز النمو، وخصوصاً مع اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتكمن أهمية هذه المشاريع أيضاً في أنها تساهم في تحسين البنى التحتية، وبالتالي حياة اللبنانيين.

إن هذه المسارات الثلاثة ضرورية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبنان، ونحن نتطلع إلى المضيّ فيها، بكثير من الجديّة. وفي الانتظار، نحن مطمئنون إلى أن الأمور كلها تحت السيطرة في ما يتعلّق بوضعنا المالي، ولا داعي للهلع جرّاء بعض التقارير من هنا وهناك.

علي حسن خليل
وزير المال

موضوع الغلاف

تحديث الشراء العام على نار الإصلاحات: يوفّر الفاعلية والشفافية للإنفاق الاستثماري

من ورشة العمل في معهد باسل فليحان

تولي وزارة المال موضوع تحديث الشراء العام أهمية كبيرة، إدراكاً منها لأهميته في ترشيد الإنفاق، وزيادة فاعليته، ولدوره في التنمية وتحفيز النموّ الاقتصادي، نظراً إلى كونه من أهم متطلّبات مكافحة الفساد وتعزيز أطر النزاهة والشفافية التي التزمت بها الحكومة اللبنانية خلال مؤتمر سيدر، وأكّد عليها البيان الوزاري للحكومة.

وعقب الجلسة التي أقرّ فيها مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العام لسنة 2019، تحدث وزير المال علي حسن خليل عن "مسار لإقرار مجموعة من القوانين المكمّلة"، منها "إقرار قانون الشراء العام؛

والواقع أن تحديث الشراء العام الذي "أدرج للمرة الأولى في صلب البيان الوزاري"، "يقع في صلب الاصلاحات الهيكليّة لإدارة المال العام التي من شأنها تحسين الحوكمة الماليّة وكسب ثقة المستثمرين واستعادة التنافسية الاقتصادية"، على ما قالت رئيسة المعهد لمياء المبيّض بساط كلمة خلال الجلسة الافتتاحية لورشة عمل نظمها المعهد بعنوان "تجارب رائدة في تحديث الشراء العام"، بالتعاون مع مبادرة "سيغما" المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والإتحاد الأوروبي.

التتمّة ص 2

الخدمات الإلكترونية في وزارة المال تتوسع
ص. 9 - 8

عوائق أمام أجندة التنمية في العالم العربي
ص. 11

أهمية وجود قانون عصري

فوسط التحديات المالية والاقتصادية التي يواجهها لبنان، ومنها ضيق هامش الانفاق الاستثماري للدولة والفساد وتضارب المصالح، يحتاج تنفيذ برنامج الانفاق الاستثماري إلى الفاعلية والشفافية، مما يتطلب إقرار قانون شراء عصري، ويدعو إلى ملاءمة إجراءات تلزيم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع أحكامه. وبالتالي، ثمة حاجة إلى قانون يتوافق مع المعايير والوثائق الدولية ، ويترافق مع إطار مؤسسي وتنظيمي متجانس مع تحديد الأدوار بين المؤسسات ومنع التداخل الوظيفي غير الفعّال بما يسمح بتحقيق الأهداف وتحسين جودة الخدمات، ورفع الكفاءة والفاعليّة.

وكان الوزير خليل قد كلّف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي-وزارة المال، متابعة تطبيق توصيات المؤتمر الوطني الأول حول الشراء العام الذي عُقد عام 2018، وأطلق ثلاثة مسارات عمل متوازية، أولها قانون جديد للشراء العام، منسجم مع المعايير الدولية، لاسيّما قانون الـ UNCITRAL والمبادئ الـ 12 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وثانيها تيويم دفاتر الشروط النموذجيّة الخمسة التي كانت قد أعدّتها وزارة المال عام 2013 بالتعاون مع البنك الدولي، ليُصبح استخدامها ملزماً، والمسار الثالث هو تنفيذ مسح MAPS وهو منهجية تقييم دولية لنُظُم الشراء العام، تنفّذها الوزارة بدعم من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، وتندرج في إطار المتطلّبات الدولية لوضع قواعد لنظام شراء عصري، وتوزيع المسؤوليات لدى المؤسسات المعنيّة والتحضير للشراء الإلكتروني.

وجاء هذا التكليف امتداداً للجهد الذي بدأه المعهد قبل سنوات في هذه الجوانب من موضوع الشراء العام، ولعمله كذلك على تدريب المسؤولين عن الشراء العام على مواكبة الإصلاحات المرتقبة في هذا المجال، انطلاقاً من الحاجة إلى تعزيز القدرات والكفايات المهنية لدى جميع العاملين في الشراء العام لضمان أعلى مستويات الفاعلية والجودة والشفافية.

حاجة إلى فريق محترف ومتخصص

ورأت المستشارة الأولى في الشراء العام في المبادرة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي لتحسين الحوكمة - سيغما، ايريكا بوزاي، أنّ ثمة حاجة إلى توفير فريق محترف ومتخصص في الشراء العام في كل إدارة عامة وفي المؤسسات الرقابية، ومن هنا تبرز أهمية التدريب في هذا المجال. وأبدت بوزاي ارتياحها إلى أن "خطوات عدّة نفّذت منذ المؤتمر الأخير في حزيران 2018"، مؤكدة استمرار دعم "سيغما" للخطوات الرامية إلى تحديث الشراء العام في لبنان. ورأت وجوب قيام حوار دائم ومستمر بين القطاعين العام والخاص لتقدّم هذا المسار.

مساندة تقنية من "سيغما" لوزارة المال

في إطار جهود الوزارة لتحديث الشراء العام، قدّمت مبادرة "سيغما" المساندة التقنية لفريق الخبراء المكلّف من قبل معالي وزير المالية العمل على مشروع قانون الشراء العام، وذلك من خلال 4 بعثات لخبراء عرب ودوليين من ذوي الاختصاص في هذا المجال خلال النصف الأول من العام 2019.

وقد شارك أعضاء اللجنة الاستشارية لمسح MAPS في لبنان، وهم ممثلون عن إدارات عامة وهيئات رقابية، في اجتماع مع خبراء "سيغما" خُصّص لعرض أهداف مسح MAPS ونقاش متطلّبات تنفيذه في لبنان بمشاركة كافة الجهات المعنيّة على المستوى الوطني.

من أحد الاجتماعات

مسح: MAPS أحد المتطلّبات الدولية الأساسية لتحديث منظومة الشراء العام في لبنان

المشاركون في ورشة العمل

يُعتبر تحديث الشراء العام في صلب الاصلاحات الهيكليّة لإدارة المال العام التي من شأنها تحسين الحوكمة الماليّة وكسب ثقة المستثمرين، والأهم أنه أحد متطلّبات مكافحة الفساد وتعزيز أطر النزاهة والشفافية التي التزمها لبنان خلال مؤتمر "سيدر" في نيسان 2018، وفي البيان الوزاري للحكومة.

تعمل وزارة المال على تنفيذ مسح MAPS وهو منهجية تقييم دولية لمنظومة الشراء العام طُبّقت في 90 دولة حول العالم، تندرج في إطار المتطلّبات الدولية لوضع قواعد لنظام شراء عصري، وتحديث أطره الإجرائية والمؤسساتية، وتوزيع المسؤوليات لدى المؤسسات المعنيّة والتحضير للدخول في الأنظمة الرقميّة للشراء الالكتروني الذي يعتبر من أعمدة الشفافية ومكافحة الفساد.

يهدف المسح إلى تزويد صانعي القرار معطيات علميّة حول الاطار القانوني والمؤسسي والاجرائي للشراء، بما يساهم في بلورة رؤية استراتيجية لإصلاح المنظومة ويتلاءم مع المعايير والوثائق المرجعيّة الدوليّة.

الأركان الأربعة لمسح MAPS

الركن الأول

الإطار القانوني والتنظيمي والسياساتي

3 مؤشرات رئيسية و18 مؤشراً فرعياً

الركن الثاني

الإطار المؤسسي والقدرة الإدارية

5 مؤشرات رئيسية و14 مؤشراً فرعياً

الركن الثالث

عمليات الشراء وممارسة السوق

2 مؤشران رئيسان و6 مؤشرات فرعية

الركن الرابع

المساءلة والنزاهة والشفافية

4 مؤشرات رئيسة و17 مؤشراً فرعياً

أداة تقييم عالمية

- لكل أنظمة الشراء
- على كل المستويات
- في أي بلد حول العالم، أياً كان مستوى التنمية فيه

أداة للاصلاح

- لتحسين فعاليّة وكفاءة الشراء العام
- لتأمين النزاهة والشفافية في إدارة المال العام
- لتعزيز الحوار بين الجهات المعنية

تقييم مُعتمد دولياً

- مؤشرات موضوعية وشاملة
- إشراك مختلف الجهات المعنية على المستوى الوطني
- ضمان أعلى مستويات الجودة من خلال آلية ضمان الجودة

جانب من المشاركين

منهجية العمل

منهجية العمل تشاركية تجمع كلّ الجهات المعنية بتقييم منظومة الشراء العام والمساهمة في تحديثه في لبنان، من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، من خلال الإطلاع على القوانين والأنظمة والإطار المؤسسي، وجهود التحديث المبذولة، بالإضافة إلى جمع وتحليل البيانات والمعطيات الكميّة والتوعية ودراسة الحالات.

الجهات الداعمة

تنفذ وزارة المال المسح بمساندة تقنية من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية لتأمين الخبرات الدولية اللازمة والتأكد من ملاءمة المنهجية للمعايير المعتمدة عالمياً.

لجنتان استشاريتان لحسن تنفيذ المسح

تمّ تشكيل لجنة استشارية وطنية للمسح تضمّ ممثلين عن الادارات والمؤسسات العامة والأجهزة الرقابية للتعاون من أجل حسن تنفيذه وتسهيل وصول الخبراء الدوليين إلى المعلومات اللازمة والتحقق من دقة المُخرجات.

تراقب لجنة استشارية دولية جودة المسح وملاءمته للمعايير الدولية.

خطة تنفيذ المسح في لبنان 2019-2020

حزيران 2018

المؤتمر الوطني الأول حول الشراء العام

311 مشاركاً - 8 مؤسسات شريكة - توصيات علمية

تشرين الثاني 2018

الطلب الرسمي لمسح MAPS في لبنان

شباط 2019

الموافقة الرسمية من قبل البنك الدولي

تسمية المنسق الوطني للمسح

آذار 2019

المرحلة التحضيرية للمسح

الأهداف، المنهجية، الخبراء، اللجنة الإستشارية

تحليل الواقع على المستوى الوطني

تموز - ت الأول 2019

تنفيذ المسح بمشاركة الجهات المعنية وبلورة التوصيات الأوليّة

تشرين الثاني 2019

التحقق من النتائج الأوليّة بمشاركة المعنيّين

كانون الثاني 2020

التقرير النهائي

مراجعة التقرير والتأكد من الجودة

حزيران 2020

إطلاق التقرير النهائي وخطة العمل

خبرات عربية ودولية في تحديث الشراء العام

خالد نوفل

مساعد وزير المالية للتطوير الإداري والفني، مصر، ورئيس شبكة خبراء الشراء العام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

في الفصل الأخير من العام 2018، أقرّ قانون الشراء العام الجديد في مصر الذي ينظّم العقود والاتفاقيات الحكومية. أعدّت وزارة المالية هذا القانون كمحفّز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن شأن هذا القانون تعزيز مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص وترشيد الانفاق العام وتحسين مكافحة الفساد.

ما هي مراحل إقرار قانون الشراء الجديد وما هي أبرز خصائصه؟ ومن هي الجهات المعنية؟

عندما وضعنا مسمّى القانون الجديد، إنتقلنا من فكرة المشتريات إلى التعاقدات لأنها أشمل من حيث المضمون والإجراءات. ولهذا القانون خصائص من منطلق اقتصادي وتجاري، ويهدف إلى تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية للحكومة. فالشراء العام ليس منظومة منفصلة عن منظومة إدارة الماليّة العامة، بل هو أحد محاورها. وقد أُخذت في الاعتبار المعايير الدوليّة، وهي الحوكمة والنزاهة والمنافسة وتنمية مجتمع الأعمال وفتْح المشاركة لأكبر قدر ممكن بهدف تحسين مستوى الخدمات العامة.

أما المراحل التي مررنا بها فهي أوّلاً وضع السياسات وتشكيل اللجان المعنيّة بالعمل في وزارة الماليّة ووضع الإطار والصياغة القانونيّة والمراجعة التنفيذيّة والعرض على مجلس الوزراء للموافقة عليه وبعده مراجعة مجلس الدولة. وبعد ذلك أحيل مشروع القانون على مجلس النوّاب للمناقشة في اللجان المتخصّصة ثم عُرض في جلسة عامة ونوقش ورُفعت التوصيات للموافقة عليه وعُرض على فخامة الرئيس وصدر وعُمل به في 3 تشرين الثاني 2018.

ما هي التحدّيات التي واجهتموها؟

كان التوجّه الذي اعتمدناه تبنّي إطار تشريعي حديث، والانتقال من المفاهيم الراسخة في الفكر والإجراءات والشكل والمضمون، إلى فكر جديد، بإجراءات جديدة وأدوار واضحة لكل طرف معني بالتنفيذ العملي. وقد عملنا على جمع كل الأطراف المعنيّة بشكل مباشر وغير مباشر لكي يشاركونا التفكير للحدّ من المعارضة أو المقاومة، ولتفادي أيّة عيوب في القانون، وليكون الداعمون أكثر من المعارضين.

ما هو أثر هذا الاصلاح على إدارة المالية العامة وتقديم الخدمات للمواطنين؟

لقد حرصنا على أن يؤكد هذا القانون فاعليّة النفقة. لم يكن التوجّه في زيادة الموارد الماليّة بل صرف الموارد بشكل فعّال، والتركيز على النتائج بدل الإجراءات، وهذه إحدى النقاط الجوهريّة في هذا القانون، الذي يلحظ التخطيط المسبق للإحتياجات. من شأن ذلك أن يساعد الحكومة على الانتقال من الأطر التقليديّة في أدائها إلى مواكبة الحداثة.

ما هي خطة العمل المستقبلية لوزارتكم في هذا المجال؟

سيتمّ التركيز على إعداد اللائحة التنفيذيّة وهي الإجراءات العمليّة للقانون، مما يتطلّب الكثير من الجهد والتشاور والتحاور والمراجعات الدقيقة للتأكّد من أنّها تعكس أهداف القانون. وبعد صدور اللائحة، سيتمّ تدريب مكثّف للجهات الإداريّة في الحكومة. وقد استحدث القانون آليّة لزيادة الوعي لدى مجتمع الأعمال المتعامل مع الحكومة، وهو شريك معها في تنفيذ برامجها وبالتالي يجب أن يكون على القدر نفسه من المفاهيم التي تبنّاها القانون.

من خلال تجربتكم، ما هي توصيتكم الأساسيّة للدفع قُدماً بمسار تحديث الشراء العامّ في لبنان؟

لا بدّ من وجود مشاركة على مستوى وضع السياسات والتنفيذيّين للتلاقي في نقطة وسطية، والتأكّد من أنّ الإطار التشريعي قابل للتنفيذ، ولا بدّ من إيجاد رؤية واضحة للتوقعات المستقبليّة. على سبيل المثال، العديد من الحكومات تستهدف الانتقال من النظام الورقي إلى التعاقد الإلكتروني، لكن الأنظمة غير جاهزة. فإذا كان الإطار التشريعي لا يمكّن الجهة من تنفيذ الإجراءات وفقاً للإجراءات الورقيّة حالياً حتى يتم الانتقال إلى النظام الممكنن، فقد يُحكم على هذه الإجراءات بعدم المشروعيّة. بالتالي يجب أن تتوافر نظرة واقعيّة للفترة الانتقاليّة حتى يتم الوصول إلى ما هو مستهدف. أيضاً من المهم جداً أن يرتّب القانون إجراءات تتعلّق بالإطار المؤسّسي لتقسيم الأدوار والمهام، وإيجاد كيان يتبنّى تنفيذ القانون، كما وإيلاء أهميّة لتدريب العاملين في هذا المجال.

ريم زهري عزوزي

رئيسة المرصد الوطني للمشتريات العامة، الهيئة العليا للطلب العمومي HAICOP، تونس.

تونس هي الأولى من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي نجحت في زيادة الفاعليّة والشفافيّة في عمليات الشراء العام، من خلال اعتمادها نظام الشراء الإلكتروني عبر منصة TUNEPS.

ما هي مقوّمات نجاح هذا المسار الاصلاحي في تونس؟ وأي دينامية مؤسسية أتاحت هذا المسار؟

الركيزة الأساسية في التوجّه الإصلاحي هو الإرادة السياسيّة واعتماد المعايير الدولية من أجل كسب الثقة وتحقيق نجاعة وشفافيّة ونزاهة أكبر لمنظومة الشراءات العموميّة في تونس. تمّ ذلك عبر إصلاح المنظومة بكل مكوّناتها، على المستويين القانوني والمؤسّساتي، كما والإجرائي من خلال منظومة TUNEPS التي طوّرتها "الهيئة العليا للطلب الحكومي" كمنصّة الكترونية مُلزمة

للمؤسّسات العموميّة والوزارات منذ أيلول 2018، على أن يتم إعتمادها الزامياً في المحافظات ابتداء من أيلول 2019. تطلّب ذلك تطوير البرامج وتعزيز القدرات لمواكبة الاصلاح. ويقوم استخدام TUNEPS على تغيير الذهنيّة في تنفيذ الشراء وحسن التصرّف بالمال العام وإدراج آليّة جديدة متطوّرة تمكّن القطاع الخاص من ولوج سوق الشراء العام والمنافسة فيه.

ما هي تحديات مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصفقات العمومية؟

يتكوّن النسيج الاقتصادي التونسي بنسبة 90% من المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة. وتتوجّه تونس إلى دعم الإمكانات البشريّة والاقتصاديّة لهذه المؤسّسات وإعانتها على الولوج إلى الشراءات العموميّة. وللحصول على شراء عام فعّال، لا بدّ من تدريب هذه المؤسّسات وتحسين أدائها لنتمكّن من تنفيذ المشاريع العموميّة. لذلك، تمّ إعدادُ دليل وحلقات تدريبيّة، ووضعُ تقرير حول إشكاليّات استخدام TUNEPS من قبل هذه المؤسّسات بهدف إيجاد آليّات ناجعة تساعدها على إعداد عروضها بشكل جيّد يزيد من فرص مشاركتها.

كيف تعملون على الاستراتيجية الوطنية لإدارة المخاطر في الشراء وما هي أهدافها؟

عملنا نحو سنة على موضوع استراتيجيّة إدارة المخاطر، بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، فدرسنا التجارب المقارنة الرائدة في المجال ومنها تجربتي كندا وأوستراليا، وعملنا على وضع مشروع استراتيجيّة التصرّف في المخاطر في الشراءات العموميّة باعتبار هذا المجال أكثر عرضة للمخاطر. وتُعتبر الرقابة عنصر بالغ الأهمية في الصفقات العموميّة، مما يتطلّب منظومة رقابيّة أو آليات للحدّ من هذه المخاطر. وقد اعتمدنا في إعداد الاستراتيجيّة مقاربة تشاركيّة مع جميع المعنيين، كهيئة الرقابة والمشترين العموميّين والمجتمع المدني.

من خلال تجربتكم، ما هي العناصر الأساسيّة للدفع قُدماً بمسار تحديث الشراء العامّ في لبنان؟

الطريقة الأفضل هي العمل على تقييم المنظومة الموجودة والأخذ في الاعتبار الواقع القانوني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي، مع الحرص على إشراك كافة الجهات المعنية. وكانت لتونس تجربة ناجحة في هذا المجال من خلال تنفيذها مسح MAPS I لتقييم منظومة الشراء عام 2012، والعمل جارٍ على إتمام MAPS II خلال عام 2019.

In the framework of the Exchange Workshop on "Experiences in Reforming Public procurement" that was held at the Institute on March 4, 2019, experts from OECD- SIGMA and the UK-Chartered Institute for Purchasing and Supply (CIPS) shared their views on reforming public procurement, policy considerations and professionalization, in line with international standards and good practices.

Mr. Steen BRUUN-NIELSEN

International Expert, OECD-SIGMA.

Based on your experience with EU laws and regulations, and in technical support you provided to countries and in particular in modernizing public procurement in Egypt and Jordan, what are the challenges of reforming public procurement in countries similar to Lebanon and how to overcome them?
Having worked in geographically and politically different environments, I see more similarities than differences. Public procurement impacts on government, business as well as consumers. What matters in a reform process is from the outset to have structured consultations with all stakeholders. The consultations should in a first phase be targeted at overall policy objectives, scope and principles rather than getting too involved in technical details. This sounds deceptively simple but will require considerable preparation and time.

What are the lessons learned from the global experience, and which principles/values to observe while reforming the system?
It is important from the outset to be clear on what should be the main aim of the reform. Public procurement opens up public sector contracts for competition but it is also seen as a mean for financial control or even an anti-corruption instrument. In any case, the mere formal application of competitive procedures does not take you there. Often, an entirely new approach to planning and evaluating is required. Another important issue is for procuring entities to be able to apply in practice the principles of equal treatment and transparency. From the perspective of business, it will also be necessary to become familiar with participation in public sector tendering which inevitably is bound to be more formalistic than private tenders. There are of course many other lessons that can be mentioned but I will stop here for the sake of brevity.

Mr. Sam ACHAMPONG

Regional Head of Middle East, North and West Africa of the Chartered Institute for Purchasing and Supply (CIPS), United Kingdom.

Based on your experience in the public procurement profession around the world, and based on the standards and ethics associated with public procurement, what is the CIPS approach to public procurement as a tool to achieve government objectives?
We believe strongly that the governance, capability, integrity and ethics are key to the efficient delivery and reputation of public procurement. A good public procurement infrastructure can be the catalyst for inward investment as well as a stimulation for the local economy. A sound public procurement framework is key to the delivery of governmental objectives.

Which competencies, skills and values are needed for procurement practitioners and professionals to achieve sound public procurement and ensure value for money?
It is important that individuals tasked with spending public money are appropriately trained and qualified to do so. Public procurement staff must be professionals in order to ensure that total cost of ownership, taking into account governmental objectives, is always met.

In your opinion, how should the Lebanese government accompany the human capital responsible for procurement in terms of learning and competency development?
In my view, a comprehensive competency framework should be developed which identifies key roles in public procurement and provides those individuals with the requisite tools and competencies to administer public procurement in a professional, ethical and efficient manner.

شؤون عقارية

اقترح مجموعة حلول لها

لؤي الحاج شحادة: الدولة اتخذت إجراءات للتخفيف من أزمة القطاع العقاري

من اللقاء بين القطاعين

لؤي الحاج شحادة

كشف مدير الواردات في وزارة المال لؤي الحاج شحادة خلال مشاركته في اللقاء الذي نظّمته نقابة الوسطاء والاستشاريين العقاريين (REAL) في 3 أيار الفائت، تحت عنوان "أزمة العقار والاسكان: حوار في المقترحات الانقاذية والحلول الممكنة"، أن "ملامح الأزمة الخانقة التي يعانيها القطاع العقاري في لبنان، تظهر من خلال تراجع إيرادات الرسوم العقارية".

ولاحظ الحاج شحادة أن من بين أسباب هذه الأزمة الخانقة "الأوضاع السياسية والأمنية والإقتصادية غير المستقرة في المنطقة وانعكاسها على لبنان"، و"تراجع الطلب على العقارات نتيجة تراجع التحويلات من خارج لبنان (من قبل المغتربين واللبنانيين في الخارج) ونتيجة انخفاض القوة الشرائية في لبنان". كذلك أورد ضمن الأسباب "عدم قدرة الدولة ومصرف لبنان على ضخ الأموال اللازمة لتسهيل استفادة المواطنين من القروض الإسكانية"، و"المخالفات المرتكبة من قبل الكثير من المواطنين في كثير من المناطق لأحكام قانون البناء".

إجراءات الدولة

وأشار إلى أن "الدولة اللبنانية حاولت التخفيف من هذه الأزمة عبر إجراءات عدة اتخذتها، منها تعديل شطور الإيرادات الخاضعة لضريبة الأملاك المبنية، بحيث أصبحت 4 في المئة للشطر الذي لا يتجاوز 40 مليون ليرة، و6 في المئة للشطر الذي لا يتجاوز 80 مليون ليرة، و8 في المئة للشطر الذي لا يتجاوز 120 مليون ليرة و11 في المئة للشطر الذي لا يتجاوز200 مليون ليرة و14 في المئة للشطر الذي يزيد عن 200 مليون ليرة". ومن الإجراءات الأخرى، "زيادة تنزيل سكن المالك إلى 20 مليون ليرة، وإخضاع ربح التحسين العقاري، الذي يحققه الأشخاص الذين لا يزاولون نشاط تجارة العقارات، للضريبة على الدخل، وتخفيض معدل الرسم على فراغ الحق العيني العقاري إلى 3 في المئة. أحد الاقتراحات إحياء مصرف الإنماء العقاري والزراعي والصناعي للوحدات السكنية للشطر الذي لا تزيد قيمته عن 375 مليون ليرة". كذلك تم "إلغاء رسم 1 في المئة على قيمة التأمين لغاية الحد الأقصى للقروض السكنية التي تمنحها المؤسسة العامة للإسكان وفك التأمين، وتخصيص مئة مليار ليرة لبنانية للقروض الإسكانية في موازنة 2018 ومثلها في موازنة العام 2019، وفتح مهلة الإعتراضات. وتقسيط الضريبة على القيمة المضافة والضرائب المقتطعة عند المنبع، والتسوية الضريبية على الضرائب غير المسددة المعترض عليها أمام لجان الإعتراضات، وتخفيض الغرامات بنسبة 90 في المئة".

وذكّر الحاج شحادة بأن المجلس الدستوري أبطل اثنين من الإجراءات التي اتخذتها الدولة، وهي التسوية الضريبية عن السنوات 2016 وما قبل، ومنح الإقامة للأجانب". واشار إلى أن منح الإقامة للأجانب أُبطل "بعد أن تم تصوير المادة وكأنها تساهم في إعطاء الجنسية لمن لا يستحقها وبالأخص اللاجئين السوريين والفلسطينيين والعراقيين، علماً إن هذه المادة لا علاقة لها بالجنسية".

الحلول

أما بالنسبة لحلول هذه الأزمة، فرأى الحاج شحادة أنها "تتطلب اتخاذ القرار النهائي على مستوى المكونات السياسية، والذي يمكن تلخيصه بأن المصلحة اللبنانية ومصلحة المواطن اللبناني هي الموجه الوحيد للعمل".

ومن بين الحلول التي اقترحها "إحياء مصرف الإنماء العقاري والزراعي والصناعي وتخصيص الأموال اللازمة من خلال زيادة رأسماله وإيراداته لتمكينه من القيام بالمهام التي يجب أن يقوم بها"، و"السير بالمادة التي تمنح الإقامة الموقتة".

كذلك دعا إلى "إقرار قانون تسوية مخالفات البناء واتخاذ قرار الهدم لأي مخالفة جديدة وتخفيض جزء من الإيرادات المنتظرة لدعم القروض الإسكانية". ورأى ضرورة "السير بقانون الليزنغ"، و"تدخّل الدولة بشكل واضح لوقف المقالع والكسارات غير الشرعية، واستثمارها في هذا القطاع بهدف الحدّ من رفع أسعار المشتقات (بحص - رمل - ترابة ...)".

وأورد ضمن الحلول أيضاً "إعادة هيكلة الديون المتوجبة على مزاولي النشاط العقاري"، و"اعتماد التقسيط من قبل تجار العقارات للمشترين على عشر سنوات بدلاً من الإتكال فقط على مناشدة الدولة بمنح القروض الإسكانية"، و"تخفيض الربح بنسبة 3% أو اعتماد ضريبة البيع مع التسجيل العقاري لأن كثيراً من المواطنين ليست لديهم القوة المادية للشراء"، و"دراسة السوق بشكل جيد حتى لا تتم إشادة أبنية في أماكن ومناطق وبمواصفات لا يحتاجها السوق العقاري".

آليّة "تعاون بنّاء" بين القطاعين العام والخاص لحلّ أزمة العقار والإسكان ومسألة المخزون الفائض

جانب من المتحدثين

باسم الحسن

رحّبت المديرية العامة للشؤون العقارية، خلال مشاركتها في لقاء عن "أزمة العقار والاسكان" نظّمته نقابة الوسطاء والاستشاريين العقاريين (REAL) في 3 أيار الفائت، بكل حوار بنّاء بين القطاعين العام والخاص لحلّ هذه الازمة ومسألة المخزون العقاري الفائض، وأكّدت تشجيعها "الوصول الى آلية سليمة وواضحة ذات أفق طويل الأمد" للتعاون بين القطاعين.

وتولى أمين السجل العقاري في صيدا باسم الحسن تمثيل المدير العام للشؤون العقارية جورج معراوي خلال اللقاء الحواري الذي شارك فيه ممثلون عن الجهات الحكومية المعنية بالعقار والإسكان، وآخرون عن القطاع الخاص والهيئات النقابية الممثلة له، وعقد تحت عنوان "أزمة العقار والاسكان: حوار في المقترحات الانقاذية والحلول الممكنة".

وقد شرح الحسن في كلمته التعاون القائم راهناً بين المديرية العامة للشؤون العقارية ومجلس الكتّاب العدل للعمل على إنجاز المشروع المدعوم من فرنسا لتطوير العمل الإداري وتسهيل تأدية الخدمة العامة.

كذلك أوضح الحسن بالتفصيل أطر وآلية عمل المديرية العامة للشؤون العقارية، وتحدث عن الاجتماعات الدورية الرامية إلى توحيد أطر التطبيق الإداري للمعاملات في مختلف الأمانات، مشيراً إلى أن العمل يجري على تقليص عدد المستندات المطلوبة لأية معاملة، تجنباً لإرهاق المواطنين وسعياً إلى تسريع أداء الخدمة العامة.

وشرح الحسن جدول الإعفاءات الجاري إعتماده والذي أقره مجلسا الوزراء والنواب كرسم عقاري، سواء على البيوعات أو التأمينات، واقترح بعض التوصيات. وعرض الحسن لمشاريع التعمير الجاري تنفيذها بالتعاون مع الموسسة العامة للإسكان، وخصوصاً في قضاءي صيدا وجزين.

كذلك تحدث عن العمل الجاري لاستكمال المسح العقاري للعقارات والأراضي غير المستمكل مسحها في بعض القرى. وتطرّق في كلمته إلى أطر التخمين العقاري المعتمد في المديرية ودور الهيئات الرقابية.

وفد من "الشؤون العقارية" زار فرنسا واطّلع على أحدث أساليب العمل في دوائرها

زار وفد من المديرية العامة للشؤون العقارية اللبنانية فرنسا بين 28 نيسان و3 ايار الفائتين، واطّلع خلال زيارته على مختلف جوانب النظام العقاري في فرنسا، وأحدث الأساليب المتبّعة في الدوائر الحكومية المختصة.

وترأس الوفد المدير العام للشؤون العقارية جورج معراوي، واندرجت الزيارة ضمن برنامج التعاون بين فرنسا ولبنان، تحت إشراف بعثة التعاون الدولي (MCI)، برنامج التعاون التقني وتبادل الخبرات الفنية (FEXTE). وتولّت تنسيق هذا البرنامج الخبيرة المقيمة للمشروع في لبنان ناتالي مولان، ومديرة مشروع FEXTE كلودين كركي.

وشملت الزيارة الاطّلاع من كثب على مهام دائرة المعلوماتية في منطقة أنجيه (ESI Angers)، وعلى النظام العقاري في فرنسا، ومشاريع التحديث لإتاحة البيانات. كذلك جرى عرض شامل لتسلسل المعلومات التي تساهم في التطوير العقاري والطبوغرافي.

وفي مركز التوثيق الوطني للمساحة (SDNC)، تم عرض عمل ومهام فرق التسجيل العقاري والمساحة في فرنسا والمقاطعات الفرنسية في الخارج (DOM)، بالإضافة الى الاطلاع على استخراج المعلومات من خلال الصور الجوية، وخرائط المساحة الممكننة PCI-VECTOR، والموقع الإلكتروني cadastre.gouv.fr وتضمنت زيارة الوفد محطات أخرى، منها المديرية المالية الإقليمية في لوار أتلانتيك (DRFiP)، ودوائر التسجيل العقاري (SPF)، والمركز الطبوغرافي لإدارة المساحة (PTGC) في مدينة نانت.

كذلك اطلع الوفد اللبناني على طريقة تنظيم وتشغيل الخدمات اللامركزية الخاصة بالتسجيل العقاري، ولا سيما تطبيق نظام Télé@ctes ، كما تم عرض نظام المكننة في دائرة المساحة والإجراءات الكاملة لتوثيق المسح.

وعقد الوفد اللبناني اجتماعات مع عدد من المسؤولين الفرنسيين، بينهم رئيس قسم إدارة الضرائب أودران لو بارون ونائب مدير الشؤون العقارية وإدارة أملاك الدولة والإحصاء غرازيغ الكروي.

خدمات إلكترونية

الخدمات الإلكترونية في وزارة المال: المروحة تتوسع

طباعة إشعارات الدفع

تواصل وزارة المال توسيع مروحة الخدمات الإلكترونية التي توفرها، من الاستعلام إلى التصريح والدفع، وتضيف إليها في كل مرة جديداً، مما يسهّل مراجعات المواطنين، ويضفي فاعلية أكبر على عمل الوزارة.

وتنقسم هذه الخدمات إلى خدمات عامة وأخرى خاصة.

الخدمات العامة

الخدمات العامة هي الخدمات المتاحة بشكل عام والتي يمكن الإفادة منها من دون الحصول على مفتاح إلكتروني.

ومن هذه الخدمات:

- **الموقع الإلكتروني الجديد** (http://www.finance.gov.lb): متوافر باللغتين العربية والإنكليزية. يفصل أخبار الوزارة، ويظهر أنواع الضريبة، ويعرض كل خدمات الوزارة الإلكترونية لتسهيل الدخول إليها، ويسهل عملية التواصل مع الوزارة، ويربط المستخدم مع مواقع التواصل الإجتماعي.
- **تطبيق الهواتف الذكية الجديد:** يمكن تحميل التطبيق من دون أية كلفة عبر apple store لمستخدمي أجهزة IOS أو عبر google play لممستخدمي أجهزة Android. ويتيح التطبيق الجديد للهواتف الذكية الوصول إلى المعلومات بسهولة، وهو متوافر باللغتين العربية والإنكليزية، ويتيح الإطلاع على آخر أخبار الوزارة، والإستعلام عن كل انواع الضرائب من طريق "ضريبتي"، والتواصل مع الوزارة، ويوفر خدمة Push Notification لمستخدمي التطبيق.
- **خدمة الاستعلام عن التشريعات الضريبية:** تتيح هذه الخدمة البحث في النصوص الضريبية بحسب نوع الضريبة وحالة النص ونوع النص وتاريخ النص.

خدمة الاستعلام الضريبي الإلكتروني لتكاليف ضريبة الأملاك المبنية والدفع عن طريق بطاقات الإئتمان

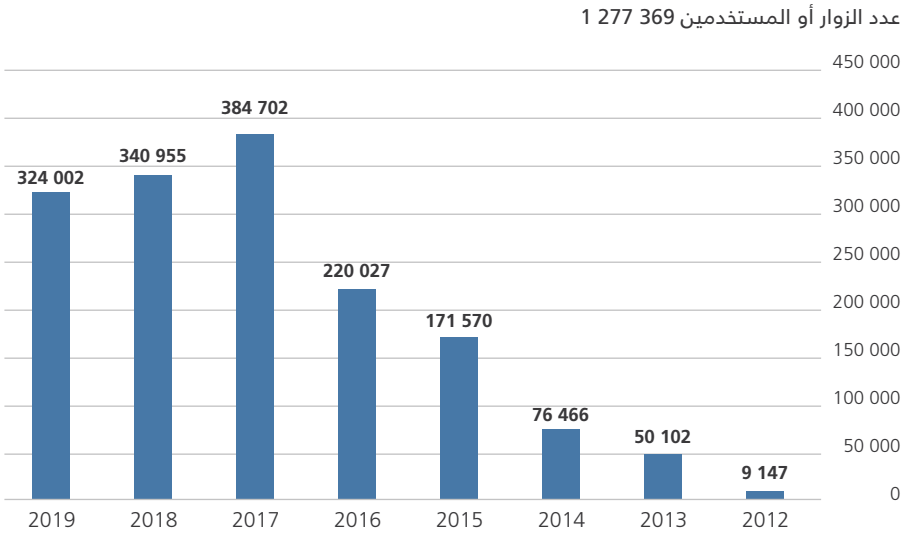

- **خدمة الاستعلام الضريبي الإلكتروني لتكاليف ضريبة الأملاك المبنية والدفع عن طريق بطاقات الإئتمان**
- **خدمة إحتساب ضريبة الدخل** (أرباح تجارية للمكلفين الأفراد): يمكن للمواطن إستعمال هذه الخدمة لإحتساب ضريبة الدخل - أرباح تجارية للمكلفين الأفراد وفقاً لسنة الأعمال والوضع العائلي وتاريخ تقديم التصريح.

الخدمات الإلكترونية الخاصة

أما الخدمات الإلكترونية الخاصة فهي الخدمات التي يمكن الإستفادة منها فقط بعد الحصول على مفتاح إلكتروني والتي تتضمن:

- **خدمة التصريح والدفع الضريبي الإلكتروني:** تتيح هذه الخدمة للمكلفين تقديم تصاريحهم وبياناتهم الضريبية ودفعها إلكترونياً.
- **خدمة الدفع الإلكتروني عن طريق التحويل الإلكتروني المصرفي** (E-Payment Gateway)
- **خدمة الاستعلام والدفع الضريبي الإلكتروني لضريبة الأملاك المبنية:** تتيح هذه الخدمة الإستعلام عن التكاليف والتصاريح الإلكترونية غير المدفوعة لضريبة الأملاك المبنية. وتتضمن هذه الخدمة الإستعلام الضريبي، وطباعة الايصالات واشعارات الدفع إلكترونياً لدفعها من طريق المصارف التجارية وبطاقات الإئتمان، والدفع الإلكتروني من طريق بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالوزارة.
- **خدمة الاستعلام والدفع الضريبي الإلكتروني لضريبة الدخل:** تتيح هذه الخدمة الإستعلام عن التكاليف والتصاريح الإلكترونية غير المدفوعة لضريبة الدخل. وتتضمن هذه الخدمة الإستعلام الضريبي، وطباعة الايصالات واشعارات الدفع إلكترونياً لدفعها من طريق المصارف التجارية وبطاقات الإئتمان، والدفع الإلكتروني من طريق بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالوزارة.
- **خدمة الاستعلام والدفع الضريبي الإلكتروني للضريبة على القيمة المضافة**
- **خدمة ضريبتي:** خدمة جديدة مقدمة من وزارة المالية تتيح للمواطن الإستفسار عمّا يتوجب عليه من ضرائب (ضريبة الدخل - ضريبة الاملاك المبنية - ضريبة مقسطة - ضرائب غير مباشرة - ضريبة الانتقال - ضريبة على القيمة المضافة). وهذه الخدمة متكاملة (إذ يمكن للمستخدم معرفة كلّ أنواع الضريبة المتوجبة)، وتوفر الوقت (يمكن للمستخدم الإطلاع على خدمة ضريبتي في أي وقت) وسهلة الاستخدام (يمكن للمستخدم الإطلاع على خدمة ضريبتي عبر مختلف أنواع المتصفحات والهواتف الذكية).
- **خدمة الحساب الضريبي الإلكتروني للمكلف:** يمكن لهذه الخدمة إظهار كل التفاصيل عن كل الضرائب على المكلف منذ سنة إنتسابه في وزارة المالية حتى اليوم، فهي تفصل نوع الضريبة ما بين تصاريح و تكاليف، وتظهر وضع الضريبة و نوع التسديد. وهذه الخدمة متكاملة (يمكن للمستخدم معرفة كل العمليات التي قام بها المكلف منذ فترة تسجيله بوزارة المالية إلى اليوم) وتوفر الوقت (يمكن للمستخدم الإطلاع على خدمة الحساب الضريبي في أي وقت) وسهلة الاستخدام (يمكن للمستخدم الإطلاع على خدمة الحساب الضريبي عبر مختلف أنواع المتصفحات والهواتف الذكية).

خدمة الدفع الإلكتروني عن طريق التحويل الإلكتروني المصرفي (E-Payment Gateway)

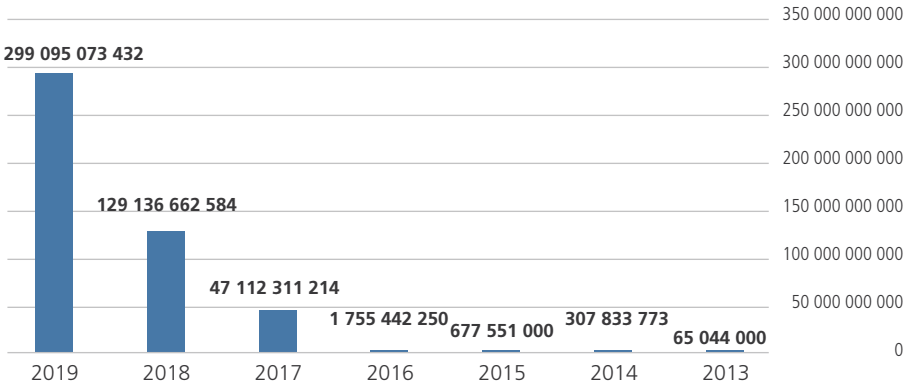

خدمة التسجيل الإلكتروني التي تتيح للمكلفين (شركات وأفراد) الحصول على المفاتيح الإلكترونية (E-PIN) لإستعمال الخدمات الإلكترونية الخاصة

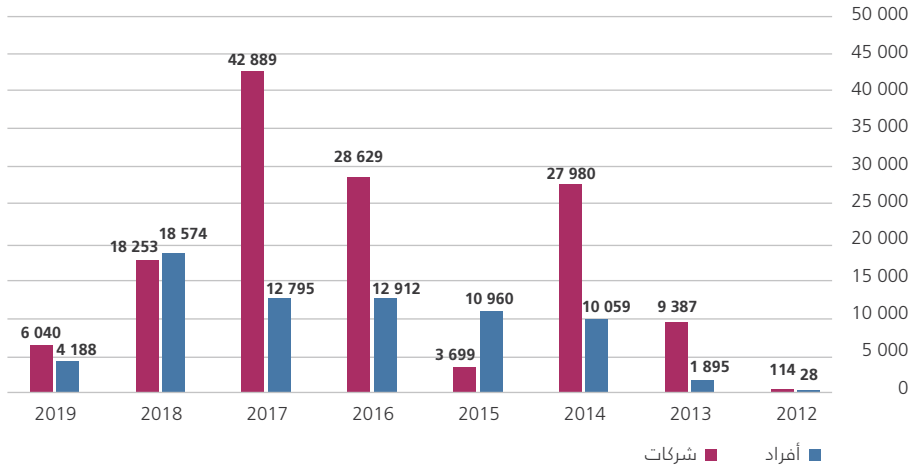

عدد العمليات عن طريق التحويل الإلكتروني المصرفي (E-Payment Gateway) حسب الشركات المتعاقدة مع وزارة المالية

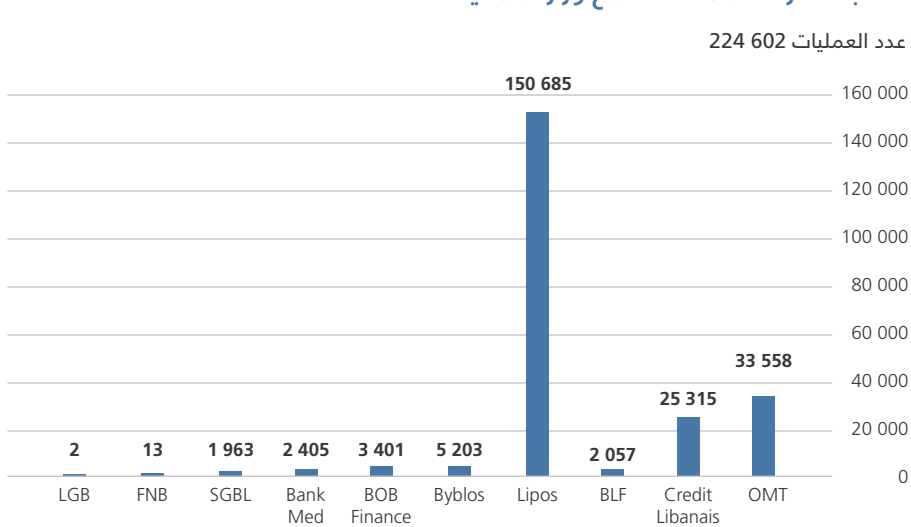

بعد توقيع "الريجي" عقداً مع "بريتش أميركان توباكو" لتصنيع منتجاتها

19 صنفاً من السجائر الأجنبية... صناعة لبنانية

الريجي

خلال توقيع العقد

سقلاوي وعطاري يتبادلان الوثائق

ارتفع عدد أصناف السجائر الأجنبية التي تصنّعها إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) إلى 19 مع توقيعها في نيسان الفائت عقد شراكة مع "بريتش أميركان توباكو" (BAT) تقوم بموجبه الشركة العالمية بتصنيع منتجات علامتيها التجاريتين العالميتين "كِنت" (KENT) و"فايسروي" (VICEROY) في منشآت "الريجي" وتحت إشراف خبرائها الدوليين.

ويشكّل طرح صنفَي "كِنت" و"فايسروي" صناعة لبنانية إنجازاً جديداً لـ"الريجي" يضاف "إلى سجلّ انجازاتها في الاستثمار في الصناعة الوطنية"، على ما قال رئيس "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي خلال احتفال توقيع الإتفاق، ويؤكّد "التقدُّم غيرَ المسبوق" الذي حققته في قطاع التصنيع.

فـ"الريجي" اصبحت تملك اليوم 12 خط انتاج، اما طاقتها الانتاجية فبلغت 80 الف صندوق شهرياً. وبالإضافة إلى الأصناف الأجنبية التسعة عشر، تصنّع تسعة أصناف محلية. وواصلت "الريجي" رفد الخزينة العامة بالمداخيل التي هي في أمسّ الحاجة إليها، إذ بلغت أرباحها عن السنة الماضية والتي تم تحويلها إلى وزارة المال 200 مليار ليرة لبنانية.

وبحسب سقلاوي، تكمن "الأهمية الاقتصادية الكبرى لهذا النوع من الاتفاقيات"، في "تخفيض عجز ميزان المدفوعات الخارجية، وخلق دورة اقتصادية على مستوى تشغيل صناعات متممة من معامل ورق الكرتون والالمنيوم والمواد الأولية وغيرها، وتأمين عائد مهم واضافي للخزينة اللبنانية، فضلاً عن توفير فرص عمل للمواطنين اللبنانيين وتبادل الخبرات ودمج الكفايات والقدرات الاجنبية مع الوطنية، والأهم هو تضييق أبواب التهريب إلى أقصى درجة ممكنة وتعويض الأرباح الفائتة على الخزينة نتيجة ضبط سوق التجارة غير المشروعة".

عطاري

أما المدير العام لـ"بريتش أميركان توباكو" لمنطقة الشرق المتوسط واليمن وائل عطاري، فشدد على أن الاتفاق الذي وقعته الشركة مع "الريجي" يساهم في "تعزيز شعار (صنع في لبنان) وترجمته من خلال ربط الصناعة اللبنانية بعلامات تجارية رائدة عالمياً".

الطاقة الإنتاجية لـ"الريجي" بلغت 80 ألف صندوق شهرياً

وأكّد أن قرار "بريتيش أميركان توباكو" وضع مهمة تصنيع منتجاتها في عهدة "الريجي" يدلّ على "ثقتها الكبيرة بإدارة هذه المؤسسة العريقة التي أثبتت حكمتها وحرص قيادتها على تطوير هذا القطاع المهم ليواكب أحدث التطوّرات العالمية في عالم التكنولوجيا والاتجاهات السائدة وحس مسؤوليتها العالي والتزامها بدعم شركائها على مرّ السنين".

وأشار إلى أن "الريجي وضعت طاقاتها كلّها في تصرّف فريق عمل الشركة طوال مدة تنفيذ البرامج التحضيرية للاتفاق، وإجراء اختباراته الأوّلية التي تمّت بنجاح بفضل المرونة والحرفية العالية التي يتحلّى بها طاقم عمل الريجي".

وأمل في "أن تكون هذه الخطوة الحجر الأساس لتوطيد أواصر هذا التعاون مع الريجي في المستقبل القريب ليشمل تصنيع كافة الأصناف الأخرى في منشآتها، الحالية والجديدة، تمهيداً لإطلاقها في الأسواق اللبنانية".

ونوه "بالدور الاستثنائي الذي أدّته الريجي في تطوير قطاع التبغ في لبنان"، ملاحظاً أنها "كانت مثالاً يحتذى به من حيث المهنية العالية، والرؤية الثاقبة، والتخطيط الاستراتيجي، والالتزام بالمواصفات العالمية، والنزاهة والإدارة الحكيمة المتمثلة بشخص رئيسها ومديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي". وأضاف: "على مدى عقود من العمل الدؤوب، حرصت الريجي على التميّز في عملياتها التشغيلية كافة، من الإنتاج والإستيراد إلى التسويق فالتوزيع، الذي رسّخ مكانة للبنان على خريطة التبغ رغم التحديات الكبيرة".

تنمية

لبنان وضَعَ استراتيجيات وأقرّ قوانين للوصول إليه

النزاعات في العالم العربي تعوّق تحقيق الهدف 16 من أجندة التنمية لعام 2030

في 2015، اجتمعت دول العالم على أثر إنتهاء المدّة المحدّدة للأهداف الإنمائية للألفية لوضع إطار جديد للتنمية ألا وهو أجندة التنمية لعام 2030 وأهدافها السبعة عشر، التي ترمي إلى تعزيز الإزدهار من دون تهديد إستمرارية كوكب الأرض. وتعكس هذه الأهداف إدراكاً بأن القضاء على الفقر يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي والتي تتناول مجموعة من الإحتياجات الإجتماعية، منها التعليم والصحة والحماية الإجتماعية وفرص العمل مع معالجة تغيّر المناخ وحماية البيئة.

يُعتبر الهدف 16 والذي ينصّ على "تشجيع إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كلّ المستويات"، اللَبِنة الأساسية لتحقيق أجندة 2030 للتنمية المستدامة لا سيّما أنه يجعل الروابط أقوى بين السلام والأمن، على الصعيدين الوطني والعالمي، ويدفع كذلك إلى تحقيق الحكم الديمقراطي والفاعل والشفاف، والاندماج الإجتماعي والوصول إلى العدالة.

ويشكّل تحقيق الهدف 16 فرصة وتحدّياً في العالم العربي. فمن جهة، تتمتّع المنطقة العربية بالتنوّع إذ تتضمّن دولاً غنية بالنفط وأخرى ذات دخل متوسّط، ودولاً ذات دخل منخفض تعاني صراعات ونزاعات. ولكن لدى هذه الدول كلّها إمكانات لتحقيق النمو نظراً إلى موقعها الجغرافي المتميّز الذي يسمح لها بالوصول إلى الأسواق الكبيرة، وإلى النسبة الكبيرة من الشباب والمتعلّمين بين سكّانها. إضافة إلى ذلك، لدى المنطقة العربية مزايا نسبية في العديد من القطاعات كقطاع التصنيع والطاقات المتجدّدة والسياحة، فضلاً عن كونها أكبر مزوّد للمساعدات الإنمائية الرسمية (ODA).

من جهة أخرى، تُعَد المنطقة العربية أقل مناطق العالم سلاماً، بسبب ما تشهده من نزاعات وحروب واحتلالات أجنبية، ولا يبدو أن الوضع يتحسّن في هذا المجال وفقاً لمؤشر السلام العالمي لعام 2015، إذ حققت دول المنطقة أسوأ النتائج، فالبعض منها تدهورت نتائجه مقارنةً بالعام السابق (متوسّط الرتبة يبلغ 109 على 162 دولة). ويساهم التدفّق غير المسبوق للاجئين والنازحين من المنطقة، وهو الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، في هزّ الإستقرار في المنطقة وزيادة التوتّرات داخل هذه الدول وبينها وبين جوارها.

ويلاحظ صندوق النقد الدولي (2016) أن آثار شدّة النزاعات ومدتها على الناتج المحلي الإجمالي والتضخّم والمؤسسات المالية والإقتصادية، أقوى في المنطقة من متوسّط كلّ أنواع الصراعات في أنحاء العالم. وتتميّز هذه الحروب والصراعات بالشدّة والتكرار بحيث يصعب التغلّب عليها على المدى الطويل.

وليس لبنان بمنأى عن الوضع الصعب الذي تشهده المنطقة. فهو يتحمل عبء نحو مليوني نازح سوري، فضلاً عن وجود اللاجئين الفلسطينيين. وتبلغ نسبة الدين العام 152% من الناتج المحلي الإجمالي وتشكّل خدمة الدين 35% من إجمال الإنفاق وفقاً لأرقام موازنة 2018. أما الرواتب والأجور، فهي تشكّل 42% من الإنفاق، ولا يبقى للنفقات الإستثمارية التي تعزّز التنمية سوى هامش ضئيل لا يتجاوز 6%.

بالإضافة إلى ذلك، يسجّل لبنان تراجعاً في فاعلية الأداء الحكومي كما تصنّفه مؤشرات البنك الدولي، اذ انخفض من 38 نقطة عام 2015 إلى 33 نقطة عام 2017، وبقي دون مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة عينها. وتجدر الإشارة إلى تراجع لبنان ايضاً في مكافحة الفساد اذ سجّل 19 نقطة عام 2015 و15 نقطة عام 2017، مقارنةً مع 43 نقطة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الرغبة في تحقيق التنمية المستدامة تجسّدت من خلال مؤتمر "سيدر"

هذه الأرقام لا تشكّل رادعاً للبنان في سعيه إلى تحقيق أجندة 2030 للتنمية المستدامة لا سيّما الهدف 16. فبحسب التقرير الوطني الطوعي الذي أعدّته الحكومة اللبنانية عام 2018 والذي يهدف إلى مواكبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول العالم، تمّت بلورة استراتيجيات عدّة تصبّ في الهدف 16، منها:

- استراتيجية ضمان مجتمع أكثر أمناً 2018-2022،
- الخطة اللبنانية لاستجابة الأزمة السورية 2017-2020،
- برنامج تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد،
- تحديث النظام القضائي (مشروع مموّل من الإتحاد الأوروبي).

كذلك تمّ إقرار قوانين تساهم في تحقيق الهدف 16:

- القانون المتعلّق بالشفافية الضريبية (2017)،
- قانون الحق في الوصول إلى المعلومات (2017)،
- قانون تحديث الإدارة العامة والحدّ من الإنفاق (2017).

وتجسّدت الرغبة في تحقيق التنمية المستدامة خلال مؤتمر "سيدر" (CEDRE) الذي عُقد في فرنسا في نيسان 2018، حيث تعهّد لبنان تنفيذ مشاريع إصلاحية من أجل الحصول على الدعم المالي الدولي بقيمة 11 مليار دولار على شكل قروض ميّسرة وهبات لتطوير الاقتصاد اللبناني وتعزيزه، ويؤمل أنّ تكون مخرجات "سيدر" وما تمّ الاتفاق عليه مع الجهات المانحة من إصلاحات هيكليّة وخطوات عمليّة، ترجمة لإرادة الحكومة اللبنانية لتحقيق التنمية المستدامة ولضخ امل جديد في الإقتصاد.

دراسة

ضمن دراسة لمعهد باسل فليحان عُرضت خلال لقاء حواريّ في جامعة القديس يوسف

الرؤية الاقتصادية لرياض الصلح... ليبرالية وإصلاحية: الاستقلال المالي والنقدي والاقتصادي يُحقّق السيادة الكاملة

حكومة رياض الصلح

أدرك رياض الصلح أن الاقتصاد اللبناني لا ينتعش إلاّ في محيطه العربي

نظم كرسي رياض الصلح الجامعي في 11 آذار الفائت لقاءً حواريّاً في جامعة القديس يوسف بعنوان "أين أصبح إرث رياض الصلح؟"، ضمّ وزير المال السابق الدكتور جورج قرم، ورئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط، اللذين قدّما عرضاً تحليلياً عن أبعاد رجل الاستقلال دولة الرئيس رياض الصلح.

استُهلّ اللقاء بكلمة لنائبة رئيس مؤسسة الوليد للإنسانية الوزيرة السابقة ليلى الصلح حمادة وأخرى لعميدة كلية الحقوق والعلوم السياسية البروفسورة لينا غناجة. وتولّى السيد كريم بيطار من معهد العلوم السياسية إدارة اللقاء الحواريّ.

وقد تمحورت مداخلة بساط على الدراسة الاقتصادية التي أعدّها معهد باسل فليحان والتي استعرضت أبرز التوجّهات الاقتصادية والمالية التي انتهجها الرئيس رياض الصلح في عهد الاستقلال، وعاينت رؤيته الاقتصادية التي تميّزت بالنَفَس الليبرالي والإصلاحي والاستقلالي؛ واستعادت أبرز قوائمها التي خلُصت إلى محورية الاستقلال المالي والنقدي والاقتصادي في تحقيق السيادة الوطنية الكاملة والمحافظة على مكتسبات الاستقلال.

وأبرز ما تبيّن في الدراسة من سمات اتسّم بها الرئيس رياض الصلح، إصراره ورؤيته ودهاؤه، إذ على رغم الواقع الصعب والمحفوف بالمخاطر والمطبات والاستحقاقات الدقيقة، تمكّن رجل المهمات الصعبة، من أن يكافح على أكثر من جبهة، وأن يقود السفينة في زمن الأزمات الداخلية والخارجية، السياسية والاقتصادية والمالية، وفي زمن التغيّرات والتحوّلات وانتزاع السيادة الأمنية والاقتصادية، وفي زمن الإصلاحات وإعادة هيبة دولة الاستقلال.

وفي تحليل موضوعي لأنماط الحكم والمواقف والقرارات، خلُصت الدراسة إلى استنتاج أساسي ألا وهو أن الاستقلاليين وعلى رأسهم رياض الصلح، أدركوا منذ اللحظة الأولى أن لا استقلال حقيقياً من دون إدارة حرة للاقتصاد والمالية العامة والنقد ومن دون التأسيس لدولة الكفاية والجدارة. وأن أي تساهُل في تطبيق هذه الرؤية هو التفاف على المكاسب السياسية التي حقّقها اللبنانيون عقب انتزاع الاستقلال من الفرنسيين. في هذا الإطار عاينت الدراسة المحاور التي عمل عليها رياض الصلح في مسار تدعيم دولة الاستقلال أي (i) إدارة المصالح المشتركة، (ii) الاستقلال النقدي، (iii) التخطيط الاقتصادي والمالي، (vi) الدولة وقدراتها.

بإيجاز، وعلى رغم صعوبة الوصول إلى المعطيات عن تلك الحقبة، إلا أنّ القليل مما توافر ومما حلّلته الدراسة يُشير إلى أن رياض الصلح امتلك رؤية اقتصادية مالية استقلالية ليبرالية إصلاحية، وضَعَها موضع التنفيذ فور تَسَلّمه مهامه. ورغم هواه العربي المُعلن، إلا أنه تحرّك دوماً بما رآه المصلحة العليا للدولة اللبنانية، والتي أعلاها حيث يجب، من دون أن يقلّل ذلك من انتمائه العروبي القوي. وكان قد أدرك رياض الصلح أن الاقتصاد اللبناني لا ينتعش إلا في محيطه العربي، وأنّ بُنيته تستلزم إعادة نظر بما يتلاءم مع الاستدامة المالية والنقدية التي ترجوها الحكومة؛ وعرف أن تحقيق السيادة، يستلزم رؤية اقتصادية ومالية مُستقلة وواضحة وأن السيادة السياسية لا تتحقّق من غير استقلال مالي ونَقدي واقتصادي.

حياة الوزارة

ولادة

رُزقَ مراقب الضرائب الرئيسي المُلحق برئيس مالية محافظة جبل لبنان الدكتور هاني سلهب وزوجته الدكتورة لور يزبك مولوداً ذكراً سمّياه "سافيو-أنطونيو".

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، رولا درويش، سوزان ابو شقرا، إسكندر البستاني، جيد بكداش الباشا، سابين حاتم، بسمة عبد الخالق، مايا بصيبص، كارل ريحان، دانا بطل وجوزيان شبلي
تصميم وتنفيذ: دوللي هاروني
طباعة: Dar El Kotob - DOTS

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
institute@finance.gov.lb
هاتف: 01/425147 - 01/425149
فاكس: 01/426860
www.institutdesfinances.gov.lb

IOFLebanon IOFLebanon Institut des Finances Basil Fuleihan

REPUBLIQUE LIBANAISE
MINISTERE DES FINANCES

Édité par
معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan

Hadith El Malia

Lettre interne du ministère des Finances - Juillet 2019 - Numéro 68

Les trois vecteurs de la relance économique

Alors que la Banque Mondiale a confirmé une progression du Liban sur la bonne voie, il n'en demeure pas moins urgent d'accélérer le rythme des réformes et d'actionner les trois leviers de la relance économique :

D'abord, approuver le projet de loi budgétaire pour l'exercice 2019 et lancer la préparation du budget 2020 avec le même objectif : la réduction du déficit fiscal à travers l'assainissement des finances publiques. L'adoption du budget 2019 est un signal clair de la crédibilité de l'engagement du Liban et nécessaire à rétablir la confiance de la communauté internationale.

Ensuite, mettre en œuvre les réformes structurelles indispensables à attirer les investissements et relancer l'économie, mesures qui permettront au Liban de concrétiser les promesses de soutien obtenues lors de la Conférence « CEDRE » en Avril 2018.

Enfin, investir dans la création d'emplois et la stimulation de la croissance, notamment à travers les projets de partenariats public-privé, qui, dans leur majorité visent à améliorer la qualité des infrastructures et par conséquent le quotidien des Libanais.

Ces trois mesures sont des vecteurs essentiels de la stabilité et de la relance économique du Liban et notre ministère suit ces dossiers avec attention. De même que nous gardons confiance en la stabilité monétaire et la robustesse de la situation financière du pays.

Ali Hassan Khalil
Ministre des Finances

Ministère des Finances

Développer l'audit interne pour améliorer l'efficacité

Lors de l'atelier de formation - Juin 2019

Le Ministère des Finances s'est engagé en 2017, dans une démarche progressive visant à développer la fonction de l'audit interne (IA) conformément aux normes internationales ainsi qu'au cadre légal et réglementaire existant.

Le but recherché est :

- d'améliorer l'efficacité et l'efficience de l'administration,
- d'avoir une assurance sur le degré de maîtrise des opérations,
- de s'assurer de la fiabilité des informations et des opérations administratives et financières.

Le dispositif d'audit interne a notamment vocation à évaluer la robustesse du dispositif de contrôle interne mis en place par ailleurs.

Le dispositif de contrôle interne comprend un ensemble de moyens, de comportements, de procédures et d'actions adaptés aux caractéristiques propres de chaque entité qui :

- contribue à la maîtrise de ses activités, à l'efficacité de ses opérations et à l'utilisation efficiente de ses ressources, et
- doit lui permettre de prendre en compte de manière appropriée les risques significatifs, qu'ils soient opérationnels, financiers ou de conformité.

Suite p. 2

Budgets need to incorporate systematically a gender focus p. 4 - 5

En 2018, suite à la demande de l'administration fiscale, l'Institut des Finances Basil Fuleihan, en partenariat avec la Direction Générale des Finances Publiques - France (DGFiP), a mis en place un atelier de formation visant à renforcer les capacités de l'administration à appliquer un audit systématique conformément aux normes internationales. Cet atelier a été complété cette année par une mission d'assistance technique visant à accompagner l'administration fiscale libanaise dans l'appropriation du processus et des outils d'audit. Cette mission se décompose comme suit :

- Volet 1 : juin 2019: préparation de la lettre de mission et écriture du chemin d'audit ;
- Volet 2 : juillet 2019 : finalisation des outils et intervention dans les services ;
- Volet 3 : octobre 2019 : finalisation du rapport et présentation du projet aux autorités concernées.

Selon l'équipe en charge au sein du Ministère des Finances, l'audit interne présente des apports et des avantages managériaux au sein de la direction fiscale, dans la mesure où il aide la direction à atteindre les objectifs stratégiques fixés. En effet, il évalue et améliore l'efficacité des processus de gouvernance, de management des risques et de contrôle interne, avec une double perspective d'assurance et de conseil. L'audit interne permet ainsi de :

- Veiller à ce que les fonctionnaires de l'administration fiscale adhèrent aux procédures et aux politiques spécifiques ;
- Veiller à ce que les opérations soient effectuées conformément aux règles en vigueur ;
- Assurer le rendement et la transparence de l'information ;
- Mieux anticiper les risques financiers, opérationnels et légaux et détecter les erreurs qui pourraient avoir un impact négatif sur l'organisation ;
- Soutenir l'efficience du processus de gestion d'une structure et/ou renforcer les mécanismes de gestion et la prise de décisions ;
- Renforcer l'administration à travers l'évaluation du risque avec pour objectif l'amélioration et non pas la sanction et le jugement (contrairement au contrôle dans le sens classique du terme) ;
- Proposer des recommandations pour améliorer l'efficacité et la performance des opérations, des processus et des fonctionnaires à la fois ;
- Soutenir le directeur dans ses fonctions d'audit et de contrôle et dans le processus de prise de décision.

L'audit interne constitue une fonction à laquelle l'administration n'est pas habituée et qui influence la culture organisationnelle et les attitudes personnelles et collectives des fonctionnaires

Selon l'équipe en charge, l'administration fiscale est en quête permanente de modernisation et d'amélioration; l'audit interne constitue une fonction à laquelle l'administration n'est pas habituée et qui influence

Renforcer les capacites de l'administration - Atelier de formation 2018

Les avantages de la formation basée sur le coaching selon les participants

Cette mission les a aidés à :

- Mettre en place une matrice de risque en prenant compte des réalités du terrain ;
- Définir le périmètre d'une mission d'audit en se concentrant aussi sur les exclusions ;
- Définir et exploiter les documents de traçabilité lors de la mission d'audit;
- Coupler l'outil d'audit (échantillon, questionnaire et datas) avec le document permettant d'évaluer la couverture du risque;
- Adopter un raisonnement de conviction lors de la communication de la mission d'audit avec les chefs des entités qui font l'objet de l'audit.

L'audit interne renforce l'administration à travers l'évaluation du risque avec pour objectif l'amélioration et non pas la sanction et le jugement

la culture organisationnelle et les attitudes personnelles et collectives des fonctionnaires dans l'accomplissement de leurs tâches professionnelles. Cette mission (volet 1), dirigée par l'expert M. Xavier Français (Chef de service comptable à la Direction générale des Finances Publiques - France) a permis de compléter, par une approche pratique basée sur le coaching du groupe, la formation de base initiée en 2018 par l'Institut des Finances Basil Fuleihan et la Direction générale des Finances publiques en France (DGFiP).

En effet, cette phase a aidé les fonctionnaires à réviser la matrice de risque et le questionnaire déjà préparés et à approfondir les réflexions collectives en la matière. Elle les a aussi aidés à préparer les visites de terrain et à mieux comprendre le lien existant entre l'environnement culturel de l'entreprise et ses employés lors de l'implémentation des missions d'audit.

M. Xavier Français, Chef de service comptable à la Direction générale des Finances Publiques - France

Les fondamentaux de l'Audit Interne

En 2018 : deux experts de la DGFiP ont animé un atelier de formation d'une vingtaine d'heures intitulé "Les fondamentaux de l'Audit Interne" adressé à une équipe de contrôleurs désignés par l'administration fiscale afin de les famili-ariser avec la fonction d'Audit Interne et renforcer leurs connaissances en la matière.

M. Didier Laporte, Inspecteur principal, Adjoint de la responsable de la Mission Risques et Audit de l'Hérault

Mme Delphine Fernandez, Responsable de la Division des Affaires Economiques

Objectifs :

- Comprendre le rôle et le périmètre du contrôle interne, les principes et les enjeux liés au dispositif d'audit interne ;
- Reconnaitre les outils et les méthodes d'audit interne avec les spécificités liées au Ministère des Finances ;
- Savoir déployer une approche par les risques et confectionner la matrice des risques ;
- Maîtriser les techniques et les outils de l'audit interne de la phase préparatoire à la phase de réalisation ;
- Valoriser la mission d'audit par la communication de ses résultats et le suivi de la mise en œuvre des actions préconisées.

Les clés du succès à la bonne implémentation de l'Audit Interne au sein du ministère selon les participants :

- La mise en place d'un programme annuel d'audit avec des objectifs, une méthodologie et les moyens à mettre en place par la haute direction bien définis;
- Une mission d'Audit bien cadrée par les orientations stratégiques du directeur;
- Un audit hiérarchiquement dépendant du directeur et indépendant des entités administratives à auditer;
- Le respect des règles d'objectivité.

GRB

Budgets need to incorporate systematically a gender focus

During the workshop

Although most governments around the world have some form of high-level commitment to supporting gender equality, gender inequalities continue leading to billions of dollars of lost economic growth each year across countries of all income levels. Improvements in gender equality are considered integral to a country's development objectives, which requires adequate budget allocations and a strong Public Financial Management (PFM) system to ensure efficiency and effectiveness of public policies.

What is Gender Responsive budgeting (GRB)?

Gender responsive budgeting does not entail separate budgets for women and men (UNIFEM, 2006) nor does it require specialist skills to design, implement, and review government policies to ensure they achieve their "gender specific" objectives. The purpose of GRB is not to label an initiative as gender budgeting but rather to understand whether fiscal policies are formulated with an eye to promoting gender equality.

Practically, GRB is an approach that combines both public financial management instruments and fiscal policy in order to endorse the development for women and girls.

From a gender responsive budgeting perspective, each stage of the budget process must incorporate the gender equality principles. This also means that gender responsive budgeting aims at implementing the instruments to measure the overall impact of social policies. As stated by Mario Mansour, Coordinator of the Middle East Regional Technical Assistance Center (METAC) of the International Monetary Fund, we need to measure the impact of policies even if this measure is imperfect. By doing so, we enhance our policies.

Gender Responsive budgeting in Practice

Gender responsive budgeting passes through three main phases:

- **"Awareness and Analysis":** this phase consists of an analysis of whether government's budget programs are gender responsive. This phase helps governments assess their social needs in terms of budgeting and to make better decisions.
- **"Accountability":** this phase extends GRB initiatives from the initial analysis of specific budget allocations to cover the entire budget cycle. It means making modifications in the budget programs

> **Equality is a fundamental component without which achieving sustainable development is impossible**

according to the results of the analysis made in the first stage.

- **"Change and mainstreaming":** this stage consists of implementing systematically gender responsive budgeting in planning and budgeting processes. This requires the introduction of tools that monitor and evaluate the impact of the change in allocations.

The Institut des Finances Basil Fuleihan in collaboration with METAC organized a workshop on "Gender Responsive Budgeting" at the Institute premises in Beirut from 26th until 28th of March 2019.
45 participants from 25 line ministries have attended the workshop. The main objectives were to provide participants with an overview of the current situation of gender responsive budgeting (GRB) in the MENA region and to introduce them to key concepts related to GRB. It was also an opportunity to discuss possible institutional arrangements for GRB and their linkages with broader economic and Public Financial Management reforms.

Action plan to improve GRB in Lebanon in the mid-term

The workshop's opening session on "Building a more inclusive society: economic growth and gender" featured interventions by H.E, Wafaa Dika Hamzah, Vice president of the National Commission for Lebanese Women, Mr. Mario Mansour, Coordinator of the Middle East Regional Technical Assistance Center (METAC) of the International Monetary Fund and Ms. Sarah Hague, Chief of social policy at UNICEF.
The speakers highlighted the importance of Gender Responsive Budgeting in achieving the Sustainable Development Goals (SDGs), particularly in terms of inclusive economic growth. They also focused on the social dimension of GRB as a cornerstone in the process of building more inclusive public policies.

Gender Responsive Budget is important in achieving the Sustainable Development Goals (SDGs), particularly in terms of inclusive economic growth

The main recommendations were to:

- Ensure the needed public financial management infrastructure.
- Measure the impact of policies even if this measure is imperfect. By doing so, we enhance public policies.
- Budgets need to incorporate systematically a gender focus. Each country has to choose the gender policy that better suits its context, depending on what it can afford and how this policy affects people's lives and growth.
- Unify the social protection policy in Lebanon in order to promote more employment for women that have a very low participation rate in the labor market.
- Include gender responsive criteria in the budget circular or add an annex in the circular for gender sensitive projects.
- Conduct impact assessment for pilot projects taking into account gender sensitive measures.
- Building-up a gender disaggregated data and information in order to be able to assess and develop appropriate, evidence-based policy responses.
- Raise awareness and communication on gender issues.
- Build networks across concerned stakeholders.

La Bibliothèque des Finances

La comptabilité nationale/ Jean-Paul Piriou, Jacques Bournay - Paris : La Découverte, 2019

Les débats économiques et politiques se réduisent trop souvent à des batailles de chiffres. Ce « fétichisme » du quantitatif s'accompagne en général d'une méconnaissance des définitions des grandeurs en cause et de l'imprécision de leurs évolutions. Ce livre devrait permettre à chacun de ne plus être le spectateur impuissant de ces polémiques pseudo-scientifiques. En effet, cet ouvrage, destiné à un large public, explique précisément comment sont construits et évalués les comptes de la nation, à quoi ils servent et quelles sont leurs limites. Plus que d'une simple vulgarisation, il s'agit d'une véritable initiation à la logique économique et comptable.

Epreuve

Quatrième édition du Mot d'Or de la Francophonie

Photo de groupe avec les laureats

À l'occasion du mois de la Francophonie au Liban, la direction régionale Moyen-Orient de l'Agence Universitaire de la Francophonie a organisé, en partenariat avec l'Institut des Finances Basil Fuleihan, l'association Actions pour promouvoir le français des affaires (APFA) et l'Institut français du Liban le concours « Le Mot d'Or de la Francophonie ».
L'Institut des Finances, partenaire de cette initiative pour la quatrième année consécutive, a hébergé dans ses locaux l'une des épreuves écrites de la catégorie des jeunes professionnels. 18 participants de l'Armée libanaise, de la Sécurité Générale et de l'USEK ont pris part à cette épreuve ; deux finalistes de l'armée libanaise ont été retenus pour l'épreuve orale, les sergents Chady Lahoud et Ibrahim Chafi.
Huit établissements (Université Libanaise, Université Saint-Joseph, Université Saint-Esprit de Kaslik, Université Islamique du Liban, Université Jinan, Université Arabe de Beyrouth, Notre Dame University, Université Balamand) ont participé à l'épreuve écrite pour les étudiants.
Les 7 finalistes de la catégorie « Étudiants » et les 7 finalistes de la catégorie « Jeunes professionnels » ont pu défendre leurs projets fictifs d'entreprise devant un jury composé de M. Philippe Dubois directeur général délégué de la SGBL, Mme Emilie Sueur rédactrice en chef à l'Orient-le-Jour et Mme Tania Saba directrice du programme de développement des entreprises au Liban à Berytech, lors d'une cérémonie finale qui s'est déroulée le 28 mars à l'Université Saint-Joseph de Beyrouth.
Les deux 2 lauréates, Jacqueline Harb de l'Université Saint-Joseph dans la catégorie « étudiants » et Christia Aoun (dentiste) dans la catégorie « jeunes professionnels » ont gagné un séjour à Paris pour participer à la semaine de la Francophonie en mars 2020.
Le Jury a également voté pour les deux prix « coup de cœur du public » qui ont été décernés à Marie Renée Kamouh de l'Université Libanaise et au Sergent Ibrahim Chafi de l'armée libanaise, suite à un vote serré.

Promouvoir le français des affaires

Créé en 1988 par l'APFA, le Mot d'Or de la Francophonie vise à promouvoir le français des affaires auprès des étudiants et jeunes professionnels et à encourager les élèves, les étudiants et leurs professeurs à l'utilisation de la langue française et à faire connaitre les mots nouveaux rendus nécessaires par l'évolution des techniques.
Deux épreuves sont organisées : le Mot d'Or des étudiants (âgés de moins de 27 ans et inscrits dans un établissement universitaire libanais) et le Mot d'Or des jeunes professionnels (âgés de moins de 40 ans, exerçant une activité professionnelle et/ou poursuivant une formation de haut niveau en management).
Le concours se présente en deux étapes :

- L'épreuve écrite organisée au sein des établissements universitaires pour les étudiants et auprès d'institutions diverses dont l'Institut des Finances pour les jeunes professionnels. A l'issue de l'écrit, les candidats ayant obtenu la note la plus élevée à l'écrit ont été invités à passer l'épreuve orale devant un jury d'experts.
- L'épreuve orale qui consiste à présenter un projet d'entreprise fictive durant 3 minutes chronométrées avec à l'appui une ou deux diapositives.

Transfer price: a new challenge for economic growth

Trade

Expert Enrique DÍAZ TONG: Transfer price plays a major role in attracting investment and capital

Mr. Enrique DIAZ TONG (second from the right) at the IoF

Transfer pricing has become the number one issue in the world of trade and economy as a result of the globalization of businesses and international transactions.

With the rise of multinational enterprises and the increasing value of cross-border transactions, tax authorities around the world are paying greater attention to transfer pricing because it influences the level of both direct and indirect taxes that governments collect. At the level of customs, transfer price has a direct impact on the determination of customs value and tax. When establishing the amount of income that each party earns, it sets the amount of income tax that is due in both the country of export and the country of import.

Due to the growing importance of the topic, the Institut des Finances Basil Fuleihan has organized in April, a workshop entitled "Introduction to Transfer price b-laws & its methods" animated by Mr. Enrique DÍAZ TONG, transfer price consultant. The workshop addressed the challenges and the latest trends in transfer pricing.

Interview with Mr. Enrique DÍAZ TONG

Why is the transfer price given so much importance nowadays? And why developing countries should have a particular interest in this topic?

Regarding Transfer Pricing, the transactions of multinational companies made with related parties should be similar to those done with unrelated parties. Accordingly, multinational companies should follow the OCDE Transfer Pricing Guidelines. This idea implies that multinational companies should pay a reasonable tax in each of the countries they operate in.

The Base Erosion and Profit Shifting plan (BEPS), developed by OECD/G20 BEPS Project, sets out 15 actions aiming to equip governments with domestic and international instruments to address tax avoidance and to ensure that profits are taxed where economic activities generating the profits are performed and where value is created. It also allows multinational companies to pay fair tax in each country. Consequently, transfer pricing is becoming a hot topic. For developing countries, it is gaining more importance because transfer pricing plays a major role in attracting investment and capital while ensuring to multinational companies the application of international taxation rules.

What is the role of transfer price in tax avoidance and wealth retentiveness?

Transfer pricing is one of the most important tools to fight tax avoidance since it implies a worldwide set of tools that is applied in all the developed countries.

Transfer Pricing is one of the best ways to encourage wealth retentiveness that countries look for, provided that reasonable tax on generated wealth is applicable.

What is the main challenge in transfer pricing that Lebanon and middle east countries are encountering?

The main challenge that Lebanon and Middle East countries are encountering is to adapt the Transfer Pricing general theory and principals thought for developed countries applied to their context.

Since Middle East and Latin America have similar tax compliance rates, which are below the rate of developed countries, they have similar Transfer Pricing challenge.

Trainer: Mr. Enrique DÍAZ TONG

TP Consulting´s founder and partner (transfer pricing specialized network, with offices in 30 countries). MBA from ESAN University. Lawyer by the Pontifical Catholic University of Peru, with specialized studies in Tax Law at this university. Postgraduate professor of the Transfer Pricing course at the ESAN University (Peru - since 2002). He had been a visiting professor of the Transfer Pricing course at the University of Leiden (International Tax Center - Netherlands). Co-author and coordinator of the books: "Transfer Pricing in Iberoamerica, USA and United Kingdom" (Thomson Reuters, 2019 and 2018), "Transfer Pricing in Iberoamerica" (Thomson Reuters, 2017) and "Transfer Pricing in Latin America" (Thomson Reuters, 2016).

Public Administration

The Director of the IOF at the 18th Session of CEPA in New York

The experts in a group photo

The director of the Institut des Finances Basil Fuleihan (IoF), Ms. Lamia Moubayed Bissat, joined 23 other international experts at the 18th session of the United Nations Committee of Experts on Public Administration (CEPA), held between the 8th and the 12th of April 2019 in New York. Entitled "Building Strong Institutions for Equal and Inclusive Societies", the session addressed the governance and public administration aspects of empowerment and sought to relate the recently-endorsed principles of effective governance, namely effectiveness, accountability and inclusiveness, to practices and results achieved.

Among the session's highpoints was the review of progress realized by member States towards the achievement of Sustainable Development Goal 16 (SDG-16), aimed to "promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institutions at all levels", and its related targets. Key emphasis was made in the course of the session on access to justice for vulnerable populations, ensuring that public policies are coherent with one another, the importance of public sector capacities and the need to improve the efficiency and effectiveness of public financial management systems.

Lamia Bissat: Improving financial literacy is capable of enhancing inclusiveness and participation in decision-making

In line with the session's themes, the director of the IoF stressed on the importance of developing policy frameworks that can practically address governance deficiencies in conflict-ridden or post-conflict situations. Underlining the challenges besetting the Arab region as a whole, Ms. Bissat discussed Lebanon's success story in weathering the storm that affected the country's most marginalized areas in the wake of the Syrian refugee crisis. On the same occasion, Ms. Bissat argued that tax records could be studied by governments in order to improve policies targeting the poorest and most vulnerable populations.

Ms. Bissat also stressed the fact that the "principles of effective governance" are difficult to envision in fragile contexts without improving the financial literacy of citizens so as to enable them to participate in decision-making on one hand, and expanding political and administrative inclusiveness by recruiting according to merit on the other. Most importantly, Ms. Bissat underlined the need to involve the largest number of stakeholders for the achievement of political settlements, a necessary precursor for the efficient and timely functioning of public administrations.

The recommendations of Ms. Bissat were integrated in the session's report as well as in the Committee's input to the High Level Political Forum on Sustainable Development, which is expected to be held in New York in July 2019. Ms. Bissat is expected to attend the 19th session of the CEPA in April 2020, following her nomination to the Committee by United Nations Secretary General António Guterres in 2018.